

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/L.33/Add.3
22 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، عن دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧
المقرر: السيدة دينار هنريكا سينورات (إندونيسيا)

المتحدثون:

هندوراس عن مجموعة الـ ٧٧ والصين

تايلند عن المجموعة الآسيوية

أولاً - البيانات الافتتاحية

١- تحدث ممثل هندوراس نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن ما يضطلع به الأونكتاد من عمل بشأن التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، ما زال محورياً بالنسبة لمهمة الأونكتاد الإنمائية. ويلزم النظر في هذا الأمر في سياق الأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر. وإن التجارة في السلع الأساسية قد باتت مكوناً حركياً من مكونات مجمل التوسع الجاري في تجارة بلدان الجنوب عامة وفي التجارة فيما بين هذه البلدان. وتؤكد هذه الحقيقة ما لزيادة تعزيز إنتاج السلع الأساسية وقدرتها التنافسية من إمكانات في البلدان النامية استغلالاً للفرص المستجدة. وترتبط تنمية قطاع السلع الأساسية ارتباطاً مباشراً باستئصال الفقر في البلدان النامية، إلا أن ذلك يتوقف أيضاً على ما يجنيه المنتجون من عائدات من إنتاج السلع الأساسية - من هنا أهمية تعزيز مشاركة منتجي البلدان النامية، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في سلاسل القيم العالمية. ومن الأهمية إتاحة فرص أفضل للوصول إلى الأسواق والتقليل إلى أدنى حد من شروط دخول أسواق السلع الأساسية. وقد يكون من المفيد أيضاً تعزيز الشراكات الدولية في مجال السلع الأساسية. وينبغي للأونكتاد تعزيز عمله في مجال الطاقة، على نحو ما نوقش في اجتماع الخبراء المعني بالطاقة المعقود في العام الماضي.

٢- وما زالت التعريفات تشكل عقبة أمام صادرات البلدان النامية على الرغم مما أُحرز في هذا المجال من تقدم هام في منظمة التجارة العالمية وفي اتفاقات التجارة الإقليمية. وطموحات جدول أعمال الدوحة في هذا الشأن هامة بالنسبة لجميع البلدان، مع مراعاة البعد الإنمائي الذي شددت عليه البلدان النامية. ومن الأهمية أيضاً تطوير قانون وسياسات المنافسة على الصعيدين الوطني والإقليمي تشجيعاً للمنافسة، ويلزم تعزيز ما يضطلع به الأونكتاد من عمل طليعي في هذا المجال. غير أن مما يستدعي قلقاً شديداً أنه، بعد انقضاء ١٠ سنوات على اختتام جولة أوروغواي، تضاعفت متطلبات الاختبار ومنح الشهادات المخولة من الحكومة سبعة أضعاف. هذه الحواجز لا تمنع دخول المنتجات إلى الأسواق فحسب، بل إنها تحول دون حدوث الإنتاج، حيث تعمل على زيادة التكاليف وتجعل المنتجات غير تنافسية. كما أن الحواجز غير التعريفية قد باتت ظاهرة ومتفشية في اتفاقات التجارة الإقليمية. وإن فريق الشخصيات البارزة المعنية بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد، وفريق الدعم المتعدد الوكالات، يتصفان بأهمية حاسمة في معالجة مسألة الحواجز غير التعريفية. وإن تعيين قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية (TRAINS) لتكون أداة العمل بشأن الحواجز غير التعريفية هو أمر مستحسن، وينبغي للأونكتاد تعزيز هذا النظام ومواصلة توسيع نطاق انتشاره بين البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فمن الأهمية أن المقتضيات البيئية، الإلزامية والطوعية على السواء، قد باتت عاملاً حاسماً فيما يتعلق بفرص الوصول إلى الأسواق للمنتجات الزراعية والمصنوعات والخدمات التي تصدرها البلدان النامية. وإن ما تضطلع به فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، التي أنشأها الأونكتاد، من عمل مُركّز على القطاعات والبلدان بشأن هذا النوع من الحواجز غير التعريفية هو أمر هام.

٣- وقال إن زيادة مشاركة البلدان النامية في قطاعات جديدة وحركية من قطاعات التجارة العالمية هو أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة لهذه البلدان. وينبغي للأونكتاد مواصلة تطوير عمله، سواء فيما يتعلق بتحليل السياسات العامة أو من حيث متابعة بناء القدرات التوريدية على الصعيد الوطني. والمبادرة المشتركة بين الأونكتاد وشركة فيليبس بشأن الإلكترونيات في الجنوب الأفريقي هي ظاهرة جديدة بالتنويه. وينبغي للأونكتاد والشركات المهمة

بالأمر أن ينظروا في إطلاق مبادرات مماثلة في قطاعات حراكية أخرى بمناطق أخرى من أفريقيا وفي بلدان نامية أخرى.

٤ - ومضى قائلاً إن اقتصاد الخدمات وتجارة الخدمات يؤديان دوراً متزايد الأهمية في التنمية إجمالاً. لذلك يتعين على الأونكتاد أن يرصد بانتظام دور الخدمات في التنمية عموماً وفيما يتعلق بجوانب محددة. وينبغي النظر في إنشاء اجتماع فريق خبراء دائم يعنى بالخدمات. وإن تحديد وتيرة وتسلسل الإصلاح المحلي والتحرير الإقليمي ومتعدد الأطراف هو أمر هام من أجل استغلال تجارة الخدمات والفرص الإنمائية. ويلزم دعم تعزيز القدرات التحليلية والتنظيمية المؤسساتية للبلدان النامية كيما تستفيد من التجارة في الخدمات. وينبغي للأونكتاد زيادة ما يقدمه من مساعدة في مجال الخدمات، كالمساعدة التي يقدمها مثلاً للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، كما ينبغي مساعدة عدد أكبر كثيراً من البلدان النامية في هذا المجال.

٥ - وبين أن الأونكتاد ما برح مفيداً للغاية في دعم البلدان النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية فيما يتعلق بالمسائل المفاهيمية والعملية المتصلة بكيفية ضمان التعاضد بين التجارة والبيئة. ونظراً لحرص كثير من البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية وعلى منتجات وخدمات غير ضارة بالبيئة، ينبغي للأونكتاد مواصلة هذا الدعم. وعلاوة على ذلك، فإن الأونكتاد، في إطار مبادرتيه في مجالي الوقود الأحيائي والتجارة الأحيائية، قد اضطلع بأنشطة بشأن المخاطر والمنافع المحتملة لدخول البلدان النامية سوق الوقود الأحيائي الناشئة، كما اضطلع بأنشطة بشأن تحديد السلع والخدمات التي بإمكانها الإسهام في استغلال التنوع الأحيائي استغلالاً سليماً، وكانت هذه الأنشطة موضع تقدير كبير. وينبغي للشركاء الإنمائيين تقديم الدعم المالي لهذه المبادرات وتعزيزها.

٦ - وأردف قائلاً إن تقرير الأنشطة لعام ٢٠٠٦ (*Activity Report 2006*) الذي أصدرته شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، قد تضمن دراسة استقصائية شاملة لشتى الأنشطة الإنمائية التوجه والمتصلة بالتجارة الدولية. ويلزم مزيد من التمويل الخارج عن الميزانية من أجل مواصلة كثير من الأنشطة الجارية وتوسيعها، والشروع في أنشطة جديدة بغية مواصلة تنفيذ توافق آراء ساو باولو. ونظراً للأهمية التي يكتسبها برنامج الأونكتاد الفرعي الخاص بالتجارة الدولية ولما حققه استعراض منتصف الفترة من نتائج هامة في هذا المجال، ينبغي زيادة الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي زيادة لا يستهان بها بغية تمكينه من مواصلة عمله.

٧ - وتحدث ممثل تايلند نيابة عن المجموعة الآسيوية، فشدّد على ما للتجارة من أهمية من أجل التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، فإن استئناف مفاوضات الدوحة مؤخراً هو تطور إيجابي، من شأنه أن يفضي على آفاق متبادلة المنفعة تحقيقاً لنتيجة طموحة ومتزنة. وعلى المجموعة التزام طويل العهد بتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشاد المتحدث بالأونكتاد على ما يضطلع به من أنشطة في مجال المساعدة التقنية بشأن ما قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما بعده، والزراعة العضوية، وتحرير السلع والخدمات البيئية. وبين أن المسائل المتصلة بالسلع الأساسية تتصف بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الآسيوية، وبخاصة فيما يتعلق بالتقليل من الفقر. وأشاد بالأونكتاد على ما يضطلع به من عمل في هذا المجال، بما في ذلك مبادراته في معالجة مسائل التصدي للمخاطر المتصلة بالسلع الأساسية وآليات التمويل الإبداعية. وما زالت البلدان الآسيوية تواجه عدد من الصعوبات في دخول الأسواق الأجنبية، نتيجة لحواجز غير تعريفية تتراوح بين معايير تقنية وإجراءات إدارية.

وعليه، فإن العمل الذي ينهض به الأونكتاد بشأن هذه الحواجز، من خلال فريق الأشخاص البارزين المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد، هو عمل جاء في الوقت المناسب وينبغي أن يشمر عن منافع محددة ناجمة عن الأنشطة الجارية والمخططة لفريق الدعم متعدد الوكالات. وينبغي للأونكتاد مواصلة متابعة الحوار السياسي الدولي بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل المؤثرة في وصول البلدان النامية إلى الأسواق ودخولها إليها وقدرتها على المنافسة فيها. وأبرز أهمية المبادرة المشتركة بين الأونكتاد وشركة فيليبس بشأن بناء القدرة التوريدية في قطاع الإلكترونيات. وينبغي للأونكتاد أن ينفذ مشاريع نموذجية من هذا القبيل في قطاعات جديدة وحراكية، كالمنسوجات مثلاً، في بلدان نامية أخرى.

٨- وأكد أن الخدمات جوهرية من أجل التنمية، سواءً من أجل توليد منافع جارية أو من أجل تحقيق الإمكانيات مستقبلاً. ونظراً لاستئثار بلدان آسيا بنحو ٧٥ في المائة من تجارة البلدان النامية في الخدمات، فإن هذا القطاع هو ذو أهمية خاصة من أجل تنمية هذه البلدان. غير أن عدم تقييم الخدمات وقلة المعلومات عنها يشكلان عائقاً كبيراً أمام تطوير الخدمات والمفاوضات المتصلة بذلك. والدور الداعم الذي ينهض به الأونكتاد في هذا المجال هام، ومن جوانبه إجراء عمليات تقييم لأثر الخدمات في عدد كبير من البلدان النامية والاستفادة من العبر المستخلصة مما سبق إجراؤه من عمليات تقييم. وذكر أنه، في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس)، وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى توسيع القدرة التوريدية لقطاع الخدمات لدى البلدان الآسيوية وزيادة القدرة التنافسية لهذه البلدان ومشاركتها في التجارة الدولية، فإن من بين القضايا المعلقة العديدة التي ينبغي إحراز تقدم بشأنها في المفاوضات قضايا متعلقة بقطاعات محددة كالسياحة، والتحرير المتصل بأسلوب التوريد ٤ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس)، وإزالة العقبات التي تعترض صادرات الخدمات.

٩- وأكد أهمية ما يقوم به الأونكتاد من عمل بشأن قضايا التجارة والبيئة، لا سيما أنشطة بناء القدرات بشأن المتطلبات البيئية والصحية، والوصول إلى الأسواق، والفرص التصديرية المتاحة للزراعة العضوية، وبرنامج تيسير التجارة الأحيائية. وذكر أن فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق قد نفذت عدداً من الأنشطة التي تعود بالمنفعة على البلدان الآسيوية. ودعا الأونكتاد إلى مواصلة دعمه القيم لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن السلع والخدمات البيئية، لا سيما بتيسير المشاورات فيما بين البلدان.

١٠- وبيّن أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة التجارة الإقليمية، ما زالت من المسائل ذات الأولوية. وفي هذا الشأن فإن المجموعة الآسيوية ملتزمة بالوصول بالجولة الثالثة من المفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية إلى خاتمة موفقة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وانضمام العديد من البلدان النامية إلى النظام المذكور يُعد تطوراً إيجابياً. ودعا الأونكتاد إلى مواصلة تعزيز ما يقدمه من دعم بشأن التجارة فيما بين بلدان الجنوب.